

(١٦٠١) وعن جعفر بن محمد (ع) أنه قال : يُرْجَمُ الذي يُؤْتَى  
في دبره ، الفاعلُ والمفعولُ به .

(١٦٠٢) وعنه (ع) أنه قال في اللواط : هو ذنبٌ لم يَعْمَصِ اللهَ به  
إِلَّا أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ . فَصَنَعَ اللهُ بِهَا ما ذَكَرَ في كِتَابِهِ مِنْ رَجْمِهِمْ بِالْحِجَارَةِ .  
فَارْجَمُوهُمْ كَمَا فَعَلَ اللهُ (تع) بِهِمْ <sup>(١)</sup> .

(١٦٠٣) وعنه (ع) أنه قال : السَّحْقُ في النِّسَاءِ كَاللَّوْاطِ في الرِّجَالِ .  
وَلَكِنْ فِيهِ جَلْدٌ مِائَةٌ . لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِيْلَاجٌ .

(١٦٠٤) وعنه (ع) أنه رَفَعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ زَنَى بِامْرَأَةِ أَبِيهِ وَلَمْ يَكُنْ أَحْصَيْنِ .  
فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ .

(١٦٠٥) وعنه (ع) أنه قال : مَنْ أَتَى ذَاتَ مُحْرَمٍ مِنْهُ . قُتِلَ .

(١٦٠٦) وعنه (ع) أنه قال : مَنْ كَاَبَرَ امْرَأَةً عَلَى نَفْسِهَا فَوَطَّئَهَا غَضَبِيًّا  
قُتِلَ . وَلَا شَيْءَ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ أَكْرَهَهَا وَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا مِنْ مَالِهِ .

(١٦٠٧) وعنه (ع) أنه بلغه عن عُمَرَ أَنَّهُ أَمَرَ بِمَجْنُونَةٍ زَنَتْ لَتُرْجَمَ  
فَأَتَاهَا عَلَى (ص) فَقَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ رَفَعَ الْقَلَمَ عَنْ ثَلَاثَةٍ ، عَنْ النَّائِمِ  
حَتَّى يَسْتَيْقِظَ . وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفْقِدَ . وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ . وَهَذِهِ  
مَجْنُونَةٌ قَدْ رَفَعَ اللهُ عَنْهَا الْقَلَمَ . فَأُطْلِقْهَا عَمْرُ .

---

(١) حش ي - وقال في الاختصار - ومن عمل قوم لوط الفاعل والمفعول به رجما كما يربم  
الزواني ، وإذا انفخذا وجب الحد عليهما .

وأيضا - من كتاب فيه جواب للقاضي النعمان قدس الله روحه ، عن مسائل سأل عنها خطيب  
ابن وسيم الوزاعي مقدم ذواوة وحاكمهم قال : وسألت عن رجل زنى بامرأة ميتة وأقر بذلك ، وأنه وطئ  
في الفرج ، فهذا يجب عليه القتل ، ومن اغتصب امرأة على نفسها ففجر بها قتل محصنا كان أو  
غير محصن ، وفعل هذا بالمرأة الميتة كفعل من اغتصبها حية بل هو أشد جرمًا وسجاءة على الله (ع ج)  
فأما حرمة ميت فهي كحرمة حي ، كذلك قال رسول الله (صلع) : حرمة المؤمن ميتة كحرمة حي ،  
وكذلك يقتل من أتى امرأة ميتة كما يقتل لو اغتصبها حية .